

التقرير الشهري

للجنة الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

قامت ثورة 14 جانفي ضدّ الفساد والقمع ومنع حرية التعبير وما ارتبط بها من ظلم واضطهاد وما من شك أنّ الفساد يعدّ من معوقات التنمية وانتهاكات حقوق الإنسان. وطبيعي أن لا حديث عن ثورة ما لم تقع محاربة ومكافحة الفساد، وتغيير الواقع الراهن لا يمكن أن يقتصر على المكاسب السياسية التي تحقّقها بلادنا نحو الديمقراطية بل يجب أن يرتكز على مبادئ الشفافية والنزاهة ومقومات الحكم الرشيد وتأسيس القيم الأخلاقية.

وعلى هذا الأساس توجّه المجلس الوطني التأسيسي منذ تشكيله إلى إحداث لجنة خاصة للإصلاح الإداري ومكافحة الفساد عهد إليها بالنظر في المسائل المتعلقة بالفساد الإداري والمالي واسترجاع الأموال العمومية المنهوبة ومتابعة سبل تطوير الإدارة وتعصيرها وإصلاح الوظيفة العمومية .

ووفقا لمقتضيات الفصل 72 من النظام الداخلي للمجلس يشرفني أن أتولّى تقديم التقرير الأوّل للجنة التي انطلقت أشغالها فعليا يوم 25 مارس 2012 في أول جلسة تلت جلستها الافتتاحية لانتخاب مكتبها ، علما وأنّ اللجنة عقدت 4 اجتماعات خصّصتها للتداول حول صلاحيات اللجنة والمهام المسندة إليها وجلسات استماع إلى ممثّلين عن لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد وإلى رئيس لجنة المصادرة فضلا عن زيارات عمل قامت بها إلى عدد من أعضاء الحكومة المكلفين بملفات ذات العلاقة بمشمولات أنظارتها.

I- مهام اللجنة وصلحياتها

تم التداول والنقاش خلال جلسات اللجنة حول كيفية متابعتها لمفادات الفساد المالي والإداري والتطرق إلى ارتباط عملية الإصلاح الإداري بعملية مكافحة الفساد بشكل وثيق وإلى استعجالية مكافحته الذي أصبح مطلباً اقتصادياً واجتماعياً ملحاً .

واعتبر أعضاء اللجنة أنّ انهيار منظومة الاستبداد لم يؤدّ إلى تفكيك منظومة الفساد التي بقيت قائمة بل وفي عديد المواقع ازدادت تفشياً وانتشاراً.

وأثير جدل واسع حول أهمية أن تضطلع اللجنة بأدوار المتابعة والتحقق والرقابة ليكتسي عملها النجاعة اللازمة في الكشف عن ظواهر الفساد ومكافحتها والوقاية منها أو الإقتصار على دور المتابعة المنصوص عليه بالنظام الداخلي والذي يمكن أن يؤدّي إلى عدم بلوغها- كلجنة منبثقة عن المجلس الوطني التأسيسي السلطة الشرعية الأساسية الهدف المنشود في تفكيك منظومة الفساد .

وعلى خلفيّة هذا الجدل انبثق عن اللجنة فريق عمل لمزيد التعمق وتقديم ورقة عمل تتضمن المقترحات بشأن منهجية وخطة عمل اللجنة بالنظر إلى المهام الموكولة إليها طبقاً لمقتضيات النظام الداخلي من جهة والدور الرقابي على أعمال الحكومة من قبل المجلس الوطني التأسيسي كما هو منصوص عليه بالقانون المنظم للسلط العمومية من جهة أخرى .

وبعد نقاش مستفيض اتجه أعضاء اللجنة إلى تفعيل دور المتابعة البرلمانية كما هو منصوص عليه بالفصل 72 من النظام الداخلي في مرحلة أولى من عمل اللجنة، وتوسيع صلاحياتها لتتمكن من القيام بعمليات التحقيق من خلال اللجوء إلى تنقيح النظام الداخلي إذا ما اقتضت الحاجة ذلك.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أن النظام الداخلي يتيح إحداث لجان تحقيق بطلب من ثلث أعضاء المجلس وبالتالي فإن القيام بالتحقيق البرلماني لن يكون مجدياً بالنظر لما يتطلبه من إمكانيات بشرية ومادية غير متاحة في هذه المرحلة وما يمكن أن يحدثه من تداخل بين مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أما فيما يتعلق بآليات العمل فإن اللجنة ترى أنه لا بدّ أن يحدّد بإطار قانوني يسمح بالإنفاذ إلى المعلومة والإطلاع على الوثائق التي يمكن أن تكتسي طابعاً سرياً، إضافة إلى ما يتيح الفصل 59 من النظام الداخلي من القيام بجلسات استماع وطلب تقارير وتنظيم زيارات ميدانية.

كما تناولت ورقة العمل مسألة تحديد الأولويات بالنسبة للملفات المحالة إليها من قبل رئاسة المجلس أو التي تعهد بها الأعضاء، بصفتهم ممثلي الشعب، وكلّ ما يمكن أن يعرض على أنظار اللجنة وانتهوا إلى القيام بترتيب هذه الملفات والإتفاق حول دراستها بحسب أهميتها الإقتصادية والإجتماعية على أن يتمّ ذلك في كنف السريّة.

وتم التأكيد ضمن خطة العمل على التواصل مع الرأى العام وتبليغ أعمال اللجنة والتعريف بها من خلال تنظيم ندوات صحفية وتكثيف الإتصال بالإعلاميين. كما اقترح بعض الأعضاء إنشاء عنوان بريد إلكتروني تفاعلي للجنة على الموقع الإلكتروني للمجلس الوطني التأسيسي لتسهيل تواصلها مع المواطنين وإمدادها بالمعطيات التي يمكن أن تُيسّر عملها.

-II- جلسة الإستماع إلى ممثلي اللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد

إثر اطلاعها على جملة من النصوص القانونية المتعلقة بمجال أنظار اللجنة وخاصة منها :

✓ المرسوم عدد 7 لسنة 2011 مؤرخ في 18 فيفري 2011 المتعلّق باللجنة الوطنية لتقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد

✓ المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 مؤرخ في 14 نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد

✓ الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها تونس سنة 2008

- ✓ المرسوم عدد 13 لسنة 2011 مؤرخ في 14 مارس 2011 المتعلق بالمصادرة
- ✓ المرسوم عدد 15 لسنة 2011 مؤرخ في 26 مارس 2011 يتعلّق بإحداث لجنة وطنية لاسترجاع الأموال الموجودة بالخارج.

قررت اللجنة عقد جلسات استماع إلى ممثلي الحكومة ورؤساء وممثلي الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بمشمولات اللجنة واستهلت هذه الإستماعات باستدعاء ممثلي لجنة تقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.

وجاء في معرض حديث أعضاء هذه اللجنة حول أعمالها والنتائج التي توصلت إليها، أنّها استنتجت أنّ بلادنا كانت ضحية لمنظومة فساد عمّت المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية والمؤسسات والمنشآت العمومية وأصبح الفساد من السلوكيات الإجتماعية المتفشية.

ويرى أعضاء اللجنة الخاصة بالمجلس الوطني التأسيسي أنّ الإسراع بإحداث قضاء خاصّ للنظر في ملفات الفساد وتفعيل إحداث الهيئة المستقلة المنصوص عليها بالمرسوم الإطاري عدد 120 بات ضروريا خاصة أنه لم تتم دراسة إلاّ قرابة 5000 ملف من جملة 12000 ملف وردت على اللجنة، وإحالة 400 منها على النيابة العمومية قصد إجراء التتبعات القانونية ولم يتم الفصل إلاّ في قضيتين فقط، وذلك لا يتناسب والإرادة السياسية الحاسمة في الحزم والقطع مع منظومة لا تزال تستنزف الأموال العمومية.

وأضاف ممثلو لجنة تقصي الحقائق أنّ الرئيس السابق كان يصادر سلطة القرار في الميادين ذات المردود المالي الهام ويحاول المسؤولون التستر على التعليمات التي يلتزمون بتطبيقها بحيث أصبح الفساد يتميز بدرجة من الحرفيّة حتى يكاد يكون عصيا على محاولات التقصي وهو ما يجزنا إلى ارتباط الإصلاح الإداري بمكافحة الفساد إذ أنّ الكثير من عمليات الفساد يقف وراءها عدد من الإدارات بمستويات مختلفة.

ومن هذا المنطلق فإن اللجنة توصي بتجريم الكسب غير المشروع بما في ذلك التهرب الجبائي وتفعيل إقرار الذمة المالية للمسؤولين وهي تقترح أن ينسحب هذا الإجراء على

أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، وإعادة النظر في المنظومة التشريعية المتصلة بالتنظيم الإداري وبتسيير دواليب الدولة لنفاذي تركيز السلطة وتحديد المسؤوليات بالنسبة للأعوان العموميين بنصوص واضحة حتى لا يتعلل من يخالف القانون بتنفيذه للأوامر والتعليمات، إضافة إلى فرض استقلالية أجهزة الرقابة.

كما عبر أعضاء اللجنة عن قصور في عمل لجنة تقصي الحقائق بالتركيز على فساد الأشخاص لا على المؤسسات بما يجعل النتائج محتشمة، ذلك أن مقاومة الفساد تستهدف تفكيك وتعطيل آلياته أي البناء المؤسساتي والإجرائي وصولاً إلى الأشخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة قامت بالإستماع إلى السيد رئيس لجنة المصادرة يوم 13 مارس 2012 كما برمجت جلسة استماع مع السيد محافظ البنك المركزي بوصفه رئيس لجنة استرجاع الأموال الموجودة بالخارج وسنمدكم بنتائج هذه الإستماع في التقرير الشهري المقبل للجنة .

III- جلسات عمل مع أعضاء الحكومة

* جلسة عمل مع السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري

انعقدت جلسة عمل جمعت السيد محمد عبو الوزير المكلف بالإصلاح الإداري بوفد من أعضاء اللجنة حيث تساءل أعضاء الوفد حول المهام المطروحة على هذه الوزارة الجديدة، كما تساءلوا عن أهم الملفات المطروحة على الوزارة والتي ينتظر صدور إجراءات عملية بشأنها في المدى القريب والمتوسط، وعبروا عن استياء شريحة هامة من المواطنين بخصوص الإدارة التي لم تشهد أي إصلاحات بل أنّ الفساد نقش في جوار استغلال البعض لمواقعهم في اتخاذ القرار.

وفي معرض حديثه أفاد السيد الوزير أنّ الوزارة بصدد وضع تصورات لتحسين المناخ الإداري بتبسيط الإجراءات وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة ودعم الشفافية وهو ما سيساهم بصفة آلية في التقليل من الفساد الإداري معتبرا أن تحديد أصناف

الخدمات الإدارية وما يقابلها من وثائق ومن إجراءات مع ضبط المدة الزمنية وتبليغ ذلك للمواطن سيؤسس لثقافة النزاهة والإنضباط في إسداء الخدمات الإدارية ويمنع فرص الرشوة.

وفي ذات السياق، ذكر السيد الوزير إجابة عن التساؤل حول إرساء الحكومة الإلكترونية، بأن ذلك مرتبط بتوفر موارد مالية هامة وموارد بشرية ذات كفاءة في استعمال التكنولوجيات الحديثة في حين أن تشخيص الوضع الراهن يبرز أن استغلال بعض التطبيقات الإلكترونية يستدعي دورات تكوين وتدريب في المجال وأبرز أن القطاع الخاص متطور أكثر من القطاع العام في مجال تقنيات الإعلامية والتواصل .

كما تعرض السيد الوزير إلى عمل الأجهزة الرقابية الحالية و كيفية تفعيل دورها الرقابي و الوزارة بصدد دراسة إقتراحات تكون متماشية و عمل اللجان التأسيسية في هذا المجال.

كما أفاد أن مشاركة الموظفين العموميين في دورات التكوين والتدريب داخليا وخارجيا وفي المهمات بالخارج لا تقوم في أحيان كثيرة على أسس موضوعية وأن الوزارة بصدد القيام بإصلاحات في هذا المجال من ذلك نشر كل الدعوات على الأنترنت ومن جهة أخرى تعرض إلى إدخال تعديلات على تركيبة لجان المناظرات والإستعداد لعرض مشروع قانون حول الإنتدابات الإستثنائية على المجلس الوطني التأسيسي .

وإجابة عن التساؤل حول إيجاد صيغ مرنة في التوقيت والعمل عن بعد أبرز السيد الوزير أن ذلك سيترك لتقدير رئيس الإدارة حسب طبيعة العمل وأن الوزارة بصدد درس مشروع تحديد أيام العمل في الأسبوع بخمسة أيام مع تفعيل آلية العمل نصف الوقت بثلاثي الأجر بالنسبة للمرأة وتعديل ما فيه من نواقص مما جعل عدد المنتفعات به قليل .

وتعرض أعضاء الوفد إلى حالات الفساد الإداري التي تستدعي التدخل السريع كالديوانة والسجون واقترحوا أن تتم الزيارات الميدانية بصفة فجئية دون إعلام مسبق لوزارات الإشراف حتى يتبين أعضاء المجلس التأسيسي مدى مصداقية ما ينقل لهم ويتمكنوا من طرح الحلول الملائمة، واعتبر السيد الوزير أن هذا المقترح يستمدّ وجاهته من المرتبة

التي يتبوأها المجلس الوطني التأسيسي. وأضاف أن زيارة السيد رئيس الحكومة مرفوقا بالسيد وزير حقوق الإنسان إلى سجن ثكنة العوينة أين يتم الإحتفاظ بعدد من المسؤولين السابقين كان رسالة إلى الموقوفين وإلى الرأي العام الداخلي والخارجي بأن احترام حقوق الإنسان هو من المبادئ الثابتة للحكومة الحالية .

وشكل موضوع التواصل الإعلامي بين الحكومة ووسائل الإعلام نقطة استفهام كبيرة توقّف عندها أعضاء الوفد ليقترحوا التعامل بصفة حاسمة وجريئة مع بعض الملفات الحساسة مع ضرورة الحرص على نقل ذلك للرأي العام بشفافية ومصداقية والإرتكاز على شرعية الحكومة في اتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع أهداف الثورة حتى لا تتعت الدولة بالضعف وعدم قدرتها على التنفيذ.

وانتهت هذه الجلسة بالإتفاق حول أسلوب التشاور المستمر والتنسيق وتبادل الآراء بين الجهاز التنفيذي والجهاز التأسيسي .

* جلسة عمل مع السيد وزير حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية

تم خلال هذا اللقاء مع السيد سمير ديلو وزير حقوق الإنسان و العدالة الإنتقالية، تطرح الأفكار حول أطرالتواصل والتشاور مع السلطة التنفيذية لمكافحة الفساد وإرساء أسس العدالة الإنتقالية حتى تتمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة والقطع مع الماضي وبناء دولة الحقوق والحريات . كما تمت إثارة المسائل المتصلة بالتباطؤ الملاحظ في استبعاد أشخاص عرفوا بتواطئهم وضلوعهم في ملفات فساد، مما يثير الإستياء في بعض المؤسسات ولدى الرأي العام ويتسبب في إهدار المال العام بسبب إمعان هذه الفئة في استغلال نفوذها وقيامها بتجاوزات ومن ذلك ما يحصل في الديوانة وفي النيابة الخصوصية للبلديات .

وأوضح السيد الوزير في هذا الصدد أن إحالة بعض الملفات على القضاء كانت سريعة في بعض الأحيان وتتطلب التثبت والتقصي في أحيان أخرى، كما أفاد أن إيجاد

آليات قانونية تتماشى و متطلبات الإنتقال الديمقراطي ولتحقيق أهداف الثورة وتتجاوز القصور الإجرائي الحالي أمرهمّ وأضاف أن عوائق الإصلاح يمكن أن تتعدّد فمنها ما هو مرتبط بالإدارة نفسها ومدى تصديها لعملية الإصلاح ومنها ما يعود إلى سلطة الدولة وهيبتها وتغييب هذه القضايا في وسائل الإعلام وبالتالي فإن المسار الإصلاحي لا يمكن إلاّ أن يكون تدريجيا .

أما بالنسبة للعدالة الإنتقالية فإن أعضاء الوفد تطرقوا إلى كيفية ترافق مسار العدالة الإنتقالية مع إصلاحات جوهرية على مستوى مؤسسات الإعلام والأمن حتى يتسنى بناء حوار وطني تشاركي شفاف وموضوعي. كما استفسروا عن مدى مشاركة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي في المشاورات الجارية بخصوص مشروع القانون الأساسي المنظم للعدالة الإنتقالية الذي تعده الوزارة.

وردا على هذه التساؤلات بيّن السيد الوزير أنه جرت العادة أن تقوم هيئة خاصة و مستقلة بالسهر على وضع أسس العدالة الانتقالية غير أنه وبالنظر إلى خصوصية التجربة التونسية ارتأت الحكومة على أن يكون الجهاز حكوميا و أن يترجم المسار وفاقا وطنيا يكون للدولة فيه دور توفير الأدوات والإمكانات والوسائل .

وختاما ولئن بدا بديهياً التساؤل حول النتائج العملية لأشغال هذه اللجنة فإنه من الضروري التأكيد على حرص أعضائها على التروّي والتركيز على توخي منهجية واضحة ومدروسة تحقق من خلالها الأهداف المنشودة مع تجنّب الوقوع في العواقب غير المحمودة من التسرّع المفرط في التعاطي مع مثل هذه الملفات الحساسة والدقيقة .

مقرر اللجنة

نجيب مراد

رئيس اللجنة

صلاح الدين الزحاف

